EXECUTIVE SECRETARIAT
INTERNATIONAL CONFERENCE ON
THE GREAT LAKES REGION

UNODC
United Nations Office on Drugs and Crime

OFFICE OF THE SPECIAL ENVOY OF THE
SECRETARY-GENERAL FOR THE
GREAT LAKES REGION

اجتماع شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى
١-٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧
الخرطوم، السودان
مذكرة مفاهيمية

أولاً- معلومات أساسية

نشأت شبكة التعاون القضائي من ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وجرى التوقيع على هذا الميثاق في نيروبي في عام ٢٠٠٦ ودخل حيز النفاذ في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ويوفر الميثاق إطاراً قانونياً ينظم العلاقات بين الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى التي تنفذ تدابيرَه وأحكامَ بروتوكولاته العشرة، بما في ذلك البروتوكول المتعلق بالتعاون القضائي الذي يهدف إلى تيسير المسائل المتعلقة بتسليم المطلوبين والتحقيق والاضطهاد وتبادل المعلومات والوثائق بين الدول الأعضاء في المؤتمر.

إضافةً إلى ذلك فإن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي وقع في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٣، يستند إلى أهداف ميثاق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ويوفر الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون سياقاً سياسياً لتعزيز السلام والأمن المستدامين في المنطقة وتعزيز الحوار والتعاون بشأن دوافع النزاع أو عواقبه في المنطقة.

ووجه مؤتمر قمة رؤساء الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في لواندا، أنغولا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بتعزيز التعاون القضائي والمساعدة القانونية والاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وأعقب ذلك تقديم تعهدات بمتابعة الالتزامات التي قدمها، في إطار بروتوكولات المؤتمر الدولي، وزراء العدل في المؤتمر خلال اجتماعهم الوزاري الرفيع المستوى الذي عقد في ليفينغستون، زامبيا، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥. علاوةً على ذلك جدد رؤساء الدول والحكومات أثناء مؤتمر القمة السادس للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في حزيران/يونيه ٢٠١٦ في أنغولا، ذلك الالتزام. وفي الآونة الأخيرة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في أنغولا، أكد رؤساء الدول والحكومات خلال اجتماع آلية الرقابة الإقليمية التابعة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون مجدداً الحاجة إلى بذل الجهود من أجل تحقيق التعاون القضائي لكفالة تحقيق تقدم مبكر وفعال على صعيد مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني.

ومن أجل تنفيذ هذه الصكوك وتعزيز التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى نظم كل من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى اجتماعاً لمديري النيابات العامة والعسكرية ومديري التحقيق وممثليهم من الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي في الفترة من ١٩ إلى 20 نيسان/أبريل ٢٠١٦ في نيروبي، كينيا. وقدم المشاركون عروضاً عن مختلف التحديات التي يواجهونها على صعيد التعاون القانوني. ونتيجة لذلك أوصوا، في جملة أمور، بإنشاء شبكة تكون بمثابة أداة للتعاون الإقليمي فيما يخص المسائل الجنائية. وفي اجتماع للمتابعة عقد في نيروبي، كينيا، في الفترة من 10 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ أنشأ مديرو النيابة العامة وممثلوهم شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى ووافقوا على اختصاصاتها.

وفي الآونة الأخيرة، في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧ في فيينا، النمسا، نظَّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على هامش الدورة السادسة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، حدثاً جانبياً بشأن شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، وحَّد من خلاله المدعون العامون في المنطقة جهودهم الرامية لمكافحة الجريمة العابرة للحدود. وعملت هذه الاجتماعات على تعزيز ظهور الشبكة وقدراتها.

بناءً على ذلك سينظم المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بدعم من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الاجتماع الأول لعمل الشبكة في الخرطوم، السودان، في الفترة من 1 إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

ثانياً– الهدف من شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى

ستُمكِّن شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى بلدان المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب ميثاق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وبروتوكول المؤتمر المتعلق بالتعاون القضائي، وبروتوكولات المؤتمر الأخرى المتعلقة بالمسائل الجنائية وكذلك بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

وسوف تساعد الشبكة أيضاً في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم العابرة للحدود الوطنية المرتكبة في منطقة البحيرات الكبرى وتعزز الثقة بين الدول الأعضاء في المؤتمر. علاوةً على ذلك ستوفر الشبكة أداةً عملية، على المستوى التقني، لضمان اتخاذ تدابير منسقة لتعزيز التعاون القضائي.

ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في اختصاصات الشبكة.

وسيتولى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى التشغيل القانوني للشبكة. وسيتعاون المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي سيشارك المؤتمر في إدارة الشبكة، ومع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي سيقدم الدعم في مجال الدعوة.

وستنسِّق الشبكة أيضاً مع شركاء آخرين. وستُنسَّق الشراكة مع الأمم المتحدة من خلال الإطار الاستراتيجي الإقليمي للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يسعى إلى مواءمة الجهود المبذولة عبر الحدود من جانب الأمم المتحدة في المنطقة. ويقوم الإطار الاستراتيجي الإقليمي للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى على ست ركائز مواضيعية، حيث تركز الركيزة السادسة على 'العدالة ومنع نشوب النزاعات'، ويشمل ذلك توفير الدعم للتعاون القضائي. ويدير الركيزة السادسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان.

ثالثاً– أهداف النشاط ونتائجه

يتمثل الهدف العام لاجتماع شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى فيما يلي:

'1' توضيح الأدوات القانونية ومراكز التنسيق وغيرها من الجوانب التقنية الخاصة بالشبكة؛

'2' تقديم إحاطة عن التنفيذ فيما يخص إضفاء الطابع المحلي على الأدوات القانونية الدولية وتنفيذها (اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية) والأدوات القانونية الإقليمية (بروتوكول المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المتعلق بالتعاون القضائي وما يتصل به من تشريعات نموذجية)؛

'3' تحديد التحديات المتعلقة بتنفيذ تلك الأدوات والتشغيل القانوني للشبكة؛

'4' التعجيل بإنشاء وتشغيل 'سلطات مركزية' قضائية تتعامل مع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين؛

'5' الحصول على تفاصيل بشأن الجريمة العابرة للحدود المتمثلة في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛

'6' التدريب على صياغة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة بشأن الجريمة العابرة للحدود المتمثلة في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية من خلال استخدام أداة الكتابة في الشبكة؛

'7' وضع اختصاصات منسق الشبكة.

وسينتج عن اجتماع شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى ما يلي:

'1' وثيقة ختامية مع توصيات بشأن تعزيز التعاون القضائي؛

'2' ستركز التوصيات على دعم الحكومة من أجل '1' تشغيل شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك اختصاصاتها؛ '2' إضفاء الطابع المحلي على الأدوات القانونية الوطنية والإقليمية والدولية وتنفيذها؛ '3' إنشاء أو تعزيز 'سلطات مركزية' قضائية؛ '4' مكافحة الجريمة العابرة للحدود، ولا سيما جريمة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.